

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، د. محمود الرشيدان ، خليل السليمان

المميز : مساعد النائب العام / عمان

المميز ضده : ١-

٢-

٣-

٤-

٥-

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة
استئناف عمان بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢١ في القضية رقم ٢٠٠٣/٤٨٣ المتضمن رد الاستئناف
وتأييد القرار المستأنف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز لسببين يتلخصان بما يلي :

١- لم تتعرض محكمة الاستئناف بالرد على كافة اسباب الاستئناف بصوره قانونيه
مفصله .

٢- ان بيئنة النيابة في الدعوى متسانده ومؤيده لبعضها في ثبوت ارتكاب المميز ضدهم
للجرائم المسنده لهم .

بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤ تقدم مساعد رئيس النيابة العامه بمذكرة خطيه تحت رقم
١٣٢٠/٢٠٠٣/٢/٢ طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز واجراء
المقتضى القانوني .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٤٧٦

ص -
تعيين

بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٣ تبلغ المميز ضدّه عامره ورشا وديما لائحة التمييز فتقدمن
بلائحة جوابيه طلبن فيها رد التمييز موضوعاً وتصديق القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة يتبين ان النيابة العامه /عمان وبقرارها رقم ت/١٣٨٠/٢٠٠١
تاريخ ٢٩/٤/٢٠٠١ احوالت :

- ١- المميز ضدها بجناية التزوير استعمال مزور خلافاً لاحكام المادتين ٢٦٤ و ٢٦١
من قانون العقوبات مكرره ست مرات .
 - ٢- المميز ضده بجناية استعمال مزور خلافاً لاحكام الماده ٢٦١ من قانون العقوبات
مكرره ست مرات .
 - ٣- المميز ضدّه بجناية شهادة الزور خلافاً لاحكام الماده ٢١٤/٢
من قانون العقوبات .
- ليحاكموا امام محكمة جنايات عمان .

بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٣ وفي القضيّه رقم ٢٠٠١/١٢٢٨ توصلت محكمة جنايات عمان
الى اعلان :

- ١- براءة المتهمين من جرائم التزوير واستعمال مزور المسندة اليهما .
- ٢- عدم مسؤوليه المتهمات عن جرم شهادة الزور المسنده اليهن .

استأنف مساعد النائب العام عمان الحكم البدائي فقررت محكمة استئناف عمان بتاريخ
٢١/٩/٢٠٠٣ في القضيّه ٤٨٣/٢٠٠٣ رد الإستئناف وتأييد القرار المستأنف مما حدا به
للطعن بالحكم الإستئنافي تمييزاً .

وعن سببي التمييز :

- فقد استندت محكمة الموضوع بتبرئة المميز ضدهما
واستعمال المزور المسندة لهما للخبره الجاريه بمعرفة الرائد
التي جاءت :
- ١- قاطعه بالنسبه للتوقيعين المنسوبين للمميز ضدها على الوكالتين الخاصتين
المصدقتين من المميز ضدها في القضيتين الاجرائيتين رقم ٩٨/١٥٦ ش
و ٩٨/١٥٧ ش من انها يعودان للموكله المذكوره

وبالنسبة للتوقيع المنسوب للمميز ضدها على الوكاله المصدقه من المميز ضدها
في القضييه الاجرائيه رقم ٩٧/٢٩٦ ش من انه يعود للموكله المذكوره .

وجاءت ظنية احتماليه غير جازمه بالنسبه للتوقيع المنسوب للمميز ضدهما
على الوكاله الخاصه موضوع القضييه الاجرائيه رقم ٩٧/٢٩٦ ش والتوقيع
المنسوب للمميز ضدها على الوكالتين الخاصتين في القضيتين الاجرائيتين رقم
٩٧/٢٩٧ ش و ٩٩/٤١٥ ش بما يخالف القاعده العامه المقرره في ماده ٩٦ من قانون
اصول المحاكمات المدنيه (القانون العام) التي توجب على الخبير او الخبراء بيان ان كان
الخط او الخاتم او الامضاء او بصمة الاصبع للمنكر ام لا بصوره واضحه جليه حتى اذا ما
اتسمت خبره بهذه الصفه وجزمت برأيها فإن لمحكمة الموضوع حينئذ امر الاخذ بها من
عدمه والا تعين على محكمة الموضوع استبعادها من عداد البيئات لقيامها على الظن
والاحتمال .

وحيث ان خبره التي قام عليها القرار المميز بدلاً من القيام بمهمتها وفقاً للقاعده
القانونيه سالفه الذكر ذهبت لتبرير سبب الاختلاف في التوقيع مما هو خارج عن مهمتها
وصلاحياتها فإنها لا تصلح اساساً لبناء حكم عليها مما يتعين معه نقض القرار المميز من
ناحية المميز ضدهما .

وقد استندت محكمة الموضوع في اعلان عدم مسؤوليه المميز ضدهن
عن جنايه شهادة الزور المسنده اليهن الى ان القصد الجنائي ليس متوفراً بحقهن عند
رجوعهن عن شهادتهن التحقيقيه قبل تحديد الشهاده الكاذبه من الشهادتين اللتين ادلت بهما
كل من المميز ضدهن اذ ان قضاء هذه المحكه قد استقر على انه اذا
كانت جريمة شهادة الزور ناشئه عن الادلاء بشهادتهن متضاربتين امام مرجعين قضائيين
فانه يستحيل على المحكمه ان تستظهر عناصر التجريم وتسبق اجراءات التحقيق والمحاكمه
في تحديد الشهاده الكاذبه من الشهادتين التي تستقل كل منهما عن الاخرى بوقائعها وتاريخ
وقوعها واثار الكذب فيها بالنسبه لظروف التشديد ومقدار العقوبه والاعفاء منها حسب ما
ورد بحكم المادتين ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات .

وحيث ان محكمة الموضوع لم تحدد الشهاده الكاذبه من الشهادتين اللتين ادلت بهما كل
من المميز ضدهن حتى يصار الى وزنها على ضوء باقي البيئات

فإن النتيجة التي توصلت اليها محكمة الموضوع سابقه لوانها والى هذا ذهبت محكمة التمييز بقرار الهيئه العامه رقم ٢٠٠٢/٣٤٨ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠ مما يتعين معه نقض القرار المميز من هذه الناحيه ايضاً .

لذلك نقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها للسير بالدعوى على ضوء ما بيناه .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/٧ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض

lawpedia.jo